الأمم المتحدة

TD/561/Add.1

Distr.: General
12 January 2026
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة السادسة عشرة

جنيف

20-23 تشرين الأول/أكتوبر 2025

توافق آراء جنيف من أجل نظام اقتصادي عادل ومستدام: إعلان سياسي

نحن، الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وقد اجتمعنا في جنيف بسويسرا، في الفترة من 20 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025 في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر، نتفق على الإعلان التالي.

1- نؤيد وندعم الوثيقة الختامية للمؤتمر المعتمدة بتوافق الآراء. وتعرض الوثيقة أولوياتنا المشتركة في مجالي التجارة والتنمية، وتؤكد من جديد ولاية الأونكتاد، وتقدم مبادئ توجيهية لعمله خلال السنوات الأربع المقبلة من خلال ركائزه الثلاث المتمثلة في بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، والمساعدة التقنية في مجالات التمويل والعلم والتكنولوجيا والاستثمارات والتنمية المستدامة.

2- نقدر مساهمة الأونكتاد في إقامة نظام تجاري دولي منصف وشامل قائم على القواعد، ونقدر دوره في إرساء الأدلة العلمية في الشؤون الاقتصادية. ونشيد بأداء الأونكتاد وظيفة المنبر العالمي للحوار بشأن التجارة والتنمية، وننوه بمساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- نعرب عن التقدير لاجتماعنا في قاعة الجمعية بقصر الأمم في جنيف، وهي المكان نفسه الذي أنشئ فيه الأونكتاد في عام 1964، ونعترف بأن في ذلك تذكيراً قوياً بالتزام بلداننا التاريخي بالتعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية. فمنذ إنشاء الأونكتاد قبل واحد وستين عاماً، تعمل بلداننا معاً على تقليص الفجوات الإنمائية بيننا بتعزيز التجارة والاستثمارات والتعاون الاقتصادي.

4- نعترف، من منظور تاريخي، بأننا نجحنا في تنفيذ سياسات إنمائية مثمرة في عدة مجالات. وندرك في الوقت نفسه بأن هدفنا المشترك المتمثل في إقامة عالم تتقاسم فيه البلدان والشعوب الازدهار والتنمية الاجتماعية والرفاه على قدم المساواة لم يتحقق بعد، مما يتطلب تجديد الالتزام والتضامن لكفالة عدم تخلّف أحد عن الركب.

5- نقدر تبادل الآراء الثري الذي جرى خلال الدورة السادسة عشرة للمؤتمر تحت موضوع "رسم معالم المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية منصفة وشاملة ومستدامة". فقد مكَّننا المؤتمر من الاتفاق على أن النظام الاقتصادي العالمي يواجه صدمات وأزمات كبرى وأنه دخل مرحلة انتقالية تتسم بحالة من انعدام اليقين تزعزع الاستقرار وبفرص واعدة في الوقت نفسه. وبغية التأهب

الرجاء إعادة الاستعمال

للمستقبل في هذا السياق الصعب وهذه البيئة المتغيرة، نقر توافقاً جديداً في الآراء من أجل نظام اقتصادي عادل ومستدام، نجدد التأكيد من خلاله على القيم الأساسية التي نؤمن بها ونتعهد فيه بالإصلاحات اللازمة للمستقبل.

6- قيمتنا المشتركة الأولى هي أن يتمكن كل إنسان من العيش بكرامة والتغلب على الفقر. ويمكن أن يسهم العديد من العوامل في تحقيق هذا الهدف الأساسي، غير أننا نعتقد أن التنمية الاقتصادية تظل أكثر هذه العوامل فعالية.

7- نعرب عن اقتناعنا بأن أي تنمية اقتصادية يجب أن تحترم حدود الكوكب الطبيعية. وتتمثل مسؤوليتنا تجاه الأجيال القادمة في تنفيذ سياسات تضمن بيئة صحية وتحافظ عليها. وفي هذا السياق، ندعو الحكومات إلى ضمان الإنفاذ الفعلي للوائح التنظيمية، وتهيئة الظروف المواتية لإطلاق مبادرات خاصة، والانخراط في التعاون الدولي على تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

8- نؤكد مجدداً قناعتنا بأن التجارة والاستثمار بين البلدان محركان قويان للتنمية الاقتصادية والازدهار، شريطة أن يكونا في إطار محدد يحظى بالاحترام. ولهذا السبب، هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى نظام تجاري متعدد الأطراف مبني على القواعد ويتسم بالعدل والانفتاح والشفافية والقابلية للتنبؤ والشمول وعدم التمييز والإنصاف.

9- نعرب عن اقتناعنا بأن تهيئة ظروف الاستقرار والرفاه ضرورية لإقامة علاقات سلمية وودية بين البلدان، وبأن التعاون بين البلدان في إطار النظام المتعدد الأطراف أساسي لتحقيق السلام. ولهذا السبب، ندعو بقوة إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف وجعل الأمم المتحدة في صلبه. ولا بد من مضاعفة الجهود لمواصلة تنفيذ الأطر المتفق عليها عالمياً، مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ونؤكد بموجب هذا الإعلان التزامنا بالعمل معاً لإصلاح النظام المتعدد الأطراف وجعله قادراً على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

10- نعوّل على الأونكتاد، الذي يملك معارف وخبرات اكتسبهما على مدى واحد وستين عاماً، في أن يدعم بلداننا، بالتنسيق مع منظمات دولية أخرى، في الوفاء بالتزامنا المشترك بإقامة نظام اقتصادي عادل ومستدام لعصر جديد.